عبدالنبي الشعلة
abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

وقفة

بداية العام الميلادي الجديد.. وعيد ميلاد السيد المسيح

- كل عام وأنتم بخير والعالم كله يحتفل اليوم الأحد برأس السنة الميلادية، ولأسباب عدة، فإن التقويم الميلادي أو التقويم المسيحي "الغريغوري" طغى وأصبح التقويم المعتمد في جميع أرجاء العالم على الرغم من أنه ليس من أقدم التقاويم أو أدقها، فقد احتل هذا التقويم محل التقويم الروماني الذي بدأ في العام 753 قبل الميلاد والذي اختفى من الوجود الآن، كما تقدم على تقاويم الأديان والشعوب والأمم الأخرى، بما في ذلك التقويم الإسلامي الهجري الذي أصبح نادرًا ما يشار إليه اليوم!
- وهناك العديد من التقاويم أقدم بكثير من التقويم الميلادي، فقد احتفل المصريون في 11 سبتمبر الماضي بحلول العام 6264 حسب التقويم المصري القديم أو التقويم القبطي أو الفرعوني الذي يعتبر الأقدم في تاريخ البشرية، يليه في القدم التقويم العبري أو اليهودي، فهذا العام هو العام 5783 حسب التقويم العبري.
- وعُرف التقويم الآشوري منذ العام 910 قبل الميلاد، إلا أن بعض المصادر تشير إلى أن السنة البابلية الآشورية بدأت منذ العام 4747 ق.م.، أي أن العام 2023م يوافق العام 6773 آشوري، وبذلك يصبح هذا التقويم أقدم من التقويم الفرعوني إذا صدقت هذه المصادر، والتقويم البابلي الآشوري يشمل تقويم الإمبراطورية الفارسية والذي أدى بدوره إلى ظهور التقويم الزرادشتي، الذي يوافق هذا العام 2640 زرادشتي.
- والتقويم الصيني بدأ العام 2637 ق.م.، أما بالنسبة للهند التي تتسم بالتنوع والتعدد في كل شيء حتى فيما يتعلق بالتقاويم، فإن الحكومة الهندية قررت في العام 1957م استحداث تقويم وطني هندوسي موحد للهند باسم "تقويم ساكا الوطني" الذي ينقص عن الميلادي 78 عامًا، وقد استعانت الحكومة الهندية لإعداده بأكثر من 30 نظاما تاريخيا أو تقويما كانت مختلف الطوائف الهندوسية تستخدمها ويعود بعضها إلى العام 3102 قبل الميلاد، مع ذلك صار التقويم الميلادي هو السائد في الهند.
- ويرتبط الاحتفال برأس السنة الميلادية بالاحتفال بمولد السيد المسيح أو "الكريسماس" في 25 من شهر ديسمبر، هنا أيضًا أصبح العالم كله يحتفل بهذه المناسبة، والكل يتذكر أننا في البحرين كنا نعلن هذا اليوم عطلة رسمية، إلا أننا توقفنا عن ذلك مؤخرًا رضوخًا لضغوط التيارات الإسلامية السياسية.
- والمسيحيون أول من بادر بالاحتفال بذكرى مولد مؤسس دينهم، فاليهود لا يحتفلون بذكرى مولد النبي موسى، ولم يكن المسلمون يحتفلون بعيد ميلاد النبي محمد عليه أفضل الصلاة والسلام إلا في القرن الرابع الهجري في مصر في عهد الخليفة الفاطمي المعز لدين الله في العام 969م، إلا أن بعض المسلمين ما يزالون يعتبرون الاحتفال بمولد النبي محمد بدعة في الإسلام؛ وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار!
- ولكن في الواقع يحق للمسلمين أن يكونوا أول من يحتفل بعيد ميلاد السيد المسيح، على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام، فالمسلمون هم الفرقة الوحيدة التي تشارك المسيحيين تقديسهم للسيد المسيح، فاليهود ينكرون نبوته ومُتَهمون بقتله، وباقي الأديان غير الكتابية أو غير الإبراهيمية لا تؤمن ولا تعترف به.
- أما بالنسبة لنا نحن المسلمين، فإننا نعتز ونعترف ونؤمن بنبوته، وبأنه معجزة خُلقت من روح الله، وهو كلمة الله وآية من آياته، وقد احتفى القرآن الكريم على لسان رب العالمين بيوم مولده الذي كان سعيدًا مباركا، إذ جعل الله سبحانه وتعالى المسيح يقول في يوم ميلاده: "وجعلني مباركا أين ما كنت"، ثم جعله تجسيدًا لأسمى القيم الإنسانية كالالتزام الدائم طول الحياة بتأدية الواجب نحو الخالق بالصلاة ونحو خلقه من المحتاجين بتقديم الزكاة ثم البر بوالدته، والبر من أسمى القيم، وتتوج هذه المكارم بالابتعاد عن التجبر والظلم في قوله: "وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيًا وبرًا بوالدتي ولم يجعلني جبارًا شقيا"، ويقول العزيز جلت قدرته إن يوم ميلاده هو يوم سلام سرمدي حتى يوم البعث، يحتفل به كل من يحب السلام في قوله "والسلام عليَّ يوم ولدت ويوم أموت ويوم أبعث حيا"، والله يقول إنه الحق وليس الباطل "ذلك عيسى بن مريم قول الحق"، ولم يحتو الإنجيل أو أي من كتب المسيحيين الأخرى على هذا القدر البليغ العميق السامي من التقدير للسيد المسيح، ثم يأتي البعض ليُحرم على المسلمين مشاركة المسيحيين الاحتفال بعيد ميلاد النبي عيسى!
- وقد كنت أتنقل بين عدد من الدول الأوروبية أثناء الاحتفالات بالكريسماس هذا العام، وهذه ليست المرة الأولى التي يصادف زيارتي لأوروبا الاحتفال بأعياد الميلاد، هذه المرة حرصت على أن أقضي فترة الاحتفالات في مدن تعطي أهمية وأبعادا دينية وسياسية لهذه المناسبة وتعتبرها حدثًا يتجدد فيه الإحساس بانتصار المسيحية، فقد قضيت الفترة في عدد من مدن شبه الجزيرة الأيبيرية التي تضم إسبانيا والبرتغال اللتين قضتا أكثر من 700 عام تحت الحكم أو الاحتلال الإسلامي، زرت ملقة وقرطبة وإشبيليا في إسبانيا وزرت لشبونة في البرتغال، رأيتها مكتسية بالزينات وأشجار الكريسماس ومتوشحة بالأضواء والأنوار احتفالًا بعيد ميلاد السيد المسيح، وعلى خلاف مدن مثل لندن وباريس وروما وهامبورغ وغيرها، فقد وجدت أكشاك وأسواق الكريسماس منتشرة بكثافة في المدن التي زرتها تبيع أدوات الزينة والأشجار والشموع والقناديل، وتماثيل الطفل عيسى وأمه مريم العذراء ويوسف النجار والرعاة الذين حضروا المولد بأغنامهم والملوك الزرادشتيين الثلاثة الذين قدموا فوق جمالهم؛ لتقديم الهدايا للمولود الجديد، والناس تتبادل الهدايا والقبلات. وخلال فترة عيد الميلاد تزدهر التجارة بشكل عام وتقفز المبيعات بمليارات الدولارات.
- وفي الغرب عمومًا، فإن الناس لا يعيرون أي أهمية دينية لهذه المناسبة، أكثرهم لا يعرفون لماذا يحتفلون بها، يعرفون أنها مناسبة سنوية توفر لهم عطلة عن العمل للبهجة والفرح والاحتفال والغناء والرقص والأكل والشرب، لا يهتمون هل فعلًا ولد المسيح في هذا اليوم أم لا، إنها تبدو مناسبة اجتماعية وطنية تشكل فرصة للاحتفاء بشيء يجمعهم، ولا يكترثون إن كان المسيح قد ولد في 25 ديسمبر كما يعتقد المسيحيون الغربيون أو ولد في 7 يناير كما يعتقد المسيحيون الشرقيون بمن فيهم أقباط مصر.
- لكن الكثير من مسيحيي شبه القارة الأيبيرية يعتبرون الاحتفال بعيد الميلاد مناسبة لتأكيد مسيحية بلادهم والاحتفال بعودة المسيحية للحكم فيها بعد سيطرة المسلمين عليها لأكثر من سبعة قرون كما ذكرنا، هذا النَفَس القومي يبدو واضحا في المدن التي كانت معاقل الحكم والحضارة الإسلامية في الأندلس مثل قرطبة وغرناطة وإشبيليا.
- من ناحية أخرى، فإن كل المطلعين والمهتمين بهذا الشأن يدركون أن 25 ديسمبر ليس تاريخا مؤكدا لمولد السيد المسيح، وأن الاحتفال بهذه المناسبة انبثق في الأساس من الطقوس الوثنية، فقد كان الوثنيون قبل اعتناقهم المسيحية يعبدون الشمس ويعتبرونها مصدر النور والحياة، وجعلوا لها يومًا في الأسبوع أسموه يوم الشمس SUNDAY، وهو يوم راحتهم وعبادتهم، كما اختار الوثنيون عبدة الشمس والنور يوم 25 ديسمبر للاحتفال به سنويًا باعتباره "عيد ميلاد النور"؛ لأنه يختلف عن باقي أيام السنة، ففيه يبدأ النهار في الطول وتبقى الشمس ساطعة لمدة أطول، إذ إن أقصر نهار في السنة هو يوم 24 ديسمبر.
- وقد أكد ذلك العالم الإنجليزي السير إسحق نيوتن عندما قال "إن المسيحيين الأوائل اختاروا الخامس والعشرين من ديسمبر ليتزامن مع (الانقلاب الشتوي) من أقصر نهار في السنة، إلى بداية ارتفاع الشمس شيئا فشيئا في السماء ويزداد النهار طولا"، ولتشجيع الوثنيين على اعتناق المسيحية، فقد تم الاتفاق لاحقًا على إبقاء الاستمرار في الاحتفال بهذا اليوم على أساس أنه عيد ميلاد المسيح وهو النور الحقيقي. وكل عام وأنتم بخير.

قضايا قانونية

تستقبل "البلاد" مختلف الاستفسارات وطلبات الاستشارة القانونية. وجرى التعاون مع نخبة من المحامين المرموقين الذين تفضلوا بالموافقة على الإجابة عن استفسارات القراء، التي وصلت لبريد معد الزاوية (algayeb@gmail.com) أو من خلال حسابات "البلاد" بمنصات التواصل الاجتماعي. وللسائل ذكر اسمه إن رغب.

ومعنا في زاوية اليوم **المحامية سارة علي**

إعداد: منال الشيخ

هل من حق شركات الاتصالات مطالبة العملاء بمبالغ مالية بعد سنوات من قطع الخدمة؟

» **السؤال: ما رأيك القانوني بمطالبة شركات الاتصالات العملاء بالمبالغ المالية بعد مرور سنوات من قطع الخدمة؟**

أولًا: نوع العلاقة فيما بين العميل وشركة الاتصال علاقة تعاقدية؛ وفي ذلك نصت المادة رقم (128) من القانون المدني على أن "العقد شريعة المتعاقدين، فلا يجوز لأحدهما أن يستقل بنقضه أو تعديل أحكامه إلا في حدود ما يسمح به الاتفاق أو يقضي به القانون"، ما مفاده أنه يرتب العقد المتفق عليه بين أطرافه مسؤوليات والتزامات متبادلة بينهم، فيجب على كل طرف الالتزام بما يرتبه على عاتقه من مسؤوليات وإلا كان مخالفًا لأحكام العلاقة التعاقدية التي تتكون أركانها من الخطأ العقدي والضرر والعلاقة السببية، فالخطأ العقدي يتمثل في عدم قيام أحد الأطراف بتنفيذ الالتزام الذي يرتبه العقد، فعدم تنفيذ هذا الالتزام العقدي يعتبر خطأ يرتب مسؤولية لا تدرأ إلا بالسبب الأجنبي، والركن الثاني للمسؤولية العقدية هو ركن الضرر، وهو ما يترتب على أحد الأطراف من أضرار نتيجة إخلال الطرف الآخر بالتزامه، والركن الأخير هو العلاقة السببية وهي الرابط ما بين الخطأ العقدي والضرر، بمعنى أنه يجب أن يكون الخطأ العقدي هو السبب في الأضرار.

وبالتالي فإن ما يتعلق بموضوع الخدمة التي تزودها شركة الاتصالات للعميل بموجب العقد تعتبر علاقة تعاقدية، وبالتالي فإن لكل من الطرفين التزامات ومسؤوليات يرتبها ذلك العقد، فالتزام شركة الاتصالات هو تزويد العميل بالخدمة المتفق والمتعاقد عليها مقابل أن يلتزم العميل بدفع المبلغ المتفق عليه بموجب العقد فيما بين الطرفين، وعليه فإن كانت شركة الاتصالات، حتى وإن طالبت العميل بالمبالغ المالية المستحقة بعد مرور مدة زمنية من قطع الخدمة، فإنه لا إشكال من تلك الناحية، خصوصًا أنها تكون مستحقة لتلك المبالغ طالما زودت العميل بتلك الخدمة في تلك الفترة التي تطالب فيها الشركة بالمبالغ المستحقة لها، وبالتالي فإنه يجب على العميل كذلك تنفيذ الالتزام المتفق عليه طالما أن الشركة نفذت التزامها.

ثانيًا: الإشكال الذي يطرأ في تلك الأنواع من العقود (عقود شركات الاتصالات)، وهو أنه عندما يتضمن العقد المبرم بين الشركة والعميل بندًا من البنود التي يضطر من خلالها العميل إلى قبوله بسبب حاجته لتلك الخدمة، وهو البند الذي ينص على فصل أو إنهاء الخدمة بأن يلتزم العميل عندما يريد إنهاء العقد أو عندما يتم فصل الخدمة قبل انتهاء تاريخ العقد بتحمل كل المبلغ عن المدة المتبقية لذلك العقد، وهو ما يطلق عليه في القانون (عقود الإذعان)، وهي تلك التي تحتوي على بنود تعسفية كهذا البند المتعلق بإنهاء الخدمة أو فصل الخدمة قبل انتهاء تاريخ ومدة العقد، وفي تلك العقود عادة تكون شركات الاتصالات هي الطرف الذي يفرض تلك الشروط دون السماح للطرف الآخر، وهو العميل، بالتفاوض بشأنها، خصوصًا أن العميل عادة ما يكون مضطرا للتوقيع على تلك الأنواع من العقود لحاجته إلى الخدمة مثلًا لضرورتها، وتلك الأنواع من العقود عادة لا تراعي حقوق الطرف الآخر، وهو العميل، أو رغبته في تعديل شرط من الشروط أو تغييرها.

وبالتالي فإن توقيع العميل على ذلك العقد برضاه وبكامل إرادته يعتبر بمثابة إقرار منه بتحمل ما ينتج من تخلف عن تنفيذ الالتزام الذي يقع على عاتقه، لكن طالما كان العميل هو الطرف المذعن في تلك العلاقة وشركة الاتصالات هي الطرف الذاعن فإن القانون لم يغفل عن معالجة تلك المشكلة عندما يكون هناك إذعان في العقد من أحد الأطراف للطرف الآخر في ظل وجود ذلك الإجحاف بحقه وعليه فقد نصت المادة (58) من القانون المدني على أنه: "إذا تم التعاقد بطريق الإذعان، وكان قد تضمن شروطًا تعسفية، جاز للقاضي بناء على طلب الطرف المذعن أن يعدل من هذه الشروط برفع ما فيها من إجحاف، أو يعفيه كلية منها ولو ثبت علمه بها، وذلك كله وفقًا لما تقتضيه العدالة ويقع باطلًا كل اتفاق على خلاف ذلك".

كما نصت المادة (59) من ذات القانون على أنه: "يفسر الشك دائمًا في عقود الإذعان لمصلحة الطرف المذعن"، وبالتالي فإن القانون والمشرع البحريني قد منح السلطة وأجاز للقضاء رفع ذلك الإجحاف عن الطرف المذعن وتعديل العقد وفقًا لما يتوافق ويتناسب مع مصلحة جميع الأطراف.

المحامية سارة علي

13 شاغرا وظيفيا بالحكومة منها 6 بـ "الأعلى للبيئة"

البلاد | حسن عبدالرسول

أعلن تطبيق الوظائف الحكومية (شواغر) عن 13 شاغرا وظيفيا في القطاع الحكومي، منها 3 شواغر في الجهاز الوطني للإيرادات، و6 شواغر في المجلس الأعلى للبيئة، و4 وظائف بهيئة تنظيم سوق العمل، ومن أبرز الشواغر التي نشرها التطبيق: أخصائي إعلام في الجهاز الوطني للإيرادات، سكرتير تنفيذي في الجهاز الوطني للإيرادات، فني إداري في المجلس الأعلى للبيئة، أخصائي إرشاد في المجلس الأعلى للبيئة، أخصائي موارد بشرية في المجلس الأعلى للبيئة، فني صحة بيئية بالمجلس الأعلى للبيئة، سكرتير بالمجلس الأعلى للبيئة، أخصائي بيئة وفني إدارة في الأعلى للبيئة، محلل نظم حاسب آلي في هيئة تنظيم سوق العمل، أخصائي علاقات عامة بهيئة تنظيم سوق العمل، أخصائي إعلام وعلاقات عامة أول بسوق العمل.

وكان رئيس جهاز الخدمة المدنية أحمد الزايد قد قال في وقت سابق إن نظام "شواغر" يهدف للحفاظ على الكفاءات والخبرات والاستفادة منها في مجال الخدمة المدنية، مضيفا أن هذا النظام يضمن سرعة توفير مرشحين مؤهلين من الموظفين للانتقال بين الجهات الحكومية لسد الاحتياجات بينها، كما يسهم في تحقيق مبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، إضافة إلى خلق روح المنافسة وتعزيز مبدأ الشفافية بما يلبي التطلعات المنشودة ويعزز من دعم الجهود الحكومية الرامية نحو التطور والتنمية لخدمة الوطن والمواطن وفق توجيهات ولي العهد رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، حيث قام جهاز الخدمة المدنية بتفعيل نظام الشواغر الحكومية لموظفي الحكومة عبر تطبيق "الموظف الحكومي" والبوابة الحكومية للنقل الداخلي بين الوزارات والمؤسسات الحكومية، حيث لاقى إقبالا كبيرا من الجهات الحكومية من خلال التقديم.

> أبرزها في "الوطني للإيرادات" و "سوق العمل"

وكان رئيس جهاز الخدمة المدنية أحمد الزايد قد قال في وقت سابق إن نظام "شواغر" من شأنه الإسهام في رفع الكفاءة والتميز في الأداء والخدمة الحكومية وتوسيع فرص التطور المهني لدى الموظفين في الحكومة في ظل بيئة محفزة ومعززة للإنتاجية، منوها بأن جهاز الخدمة المدنية مستمر في تنفيذ توجيهات الحكومة نحو تطوير جودة الخدمة الحكومية وتعزيز قدرات فرص موظفي الحكومة، ما عزز من فرص التطور الوظيفي للموظفين وأسهم في رفع الكفاءة والتميز والتطور المهني لدى موظفي الحكومة.